ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

نظريّة الصفر اللغويّ ومشروعات تجاوز العامل النحويّ: مراجعة نقديّة موازنة في ضوء اللسانيات الكليّة واللسانيّات المعرفية

The theory of the linguistic zero and projects for transcending the grammatical ʿĀmil: acritical comparative review in the light of general linguistics and cognitive linguistics

م.د.عبدالرحمن مجيد محمود
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية/العراق
Abdulrahman Majeed Mahmood
University of Baghdad / Faculty of political science / Iraq
Abdulrahman.Majeed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص
هذه مراجعة لموضوع نحوي يخصّ نظرية العامل النحويّ ومحاولات التجديد والتيسير، تمتدّ من التأصيل التأريخي للعامل، إلى دعوات هدمه، مارّا بعدد من المحاولات منها النحو التوليدي، ونظرية تضافر القرائن، والنحو القائم على المعنى، وختاما بنظرية **ش**الصفر اللغوي عند سناء البياتي ومقارباتها النقديّة، واعتمدت المراجعة المنهج الوصفي التحليليّ المقارن، فاستخلصت الأصول الفكريّة المشتركة بين الطروحات، ووازنت بين مواطن اتفاقها واختلافها، ثمّ أخضعت النتائج لميزان نقديٍّ يكشف قوّتها وضعفها، وانتهت المراجعة إلى أنّ بعض اتجاهات التجديد تجاوزت حدود المراجعة النقدية لبعض عناصر النظرية التقليدية إلى الدعوة لاستبعادها بصورة كاملة، وهو ما يثير عددا من التساؤلات المنهجية. يبدو أنّ مفهوم العامل ما يزال يحتفظ من الفاعلية التفسيرية، وهو ما يمكن ملاحظته في بعض التصورات اللسانية الحديثة التي أعادت طرح علاقات نحوية تؤدي وظائف قريبة منها، كما أنّ محاوله هدمه كانت مضطربة في تطبيقات النظريات التي حاولت إلغاؤه، ومن جانب آخر هناك تداخل اصطلاحيّ في معطيات التجديد، مثل : الصفر اللغويّ والإضمار التقليديّ، وباختبار النظريّات اختبارا عالميّا على عيّنات لغويّة متنوعة نمطيًّا، وبربط القواعد النحويّة بالذكاء الاصطناعيّ واللسانيات المعرفية.

الكلمات المفتاحيّة: نظرية العامل، التجديد النحوي، تضافر القرائن، النحو التوليدي، الصفر اللغوي، اللسانيات المعرفيّة.

Abstract
This review examines the grammatical concept of "governance" (Amil) and the various attempts to reform and simplify it. It traces the trajectory of this concept from its historical foundations to calls for its complete deconstruction. Along this path, the study explores several theoretical frameworks, including Generative Grammar, the Theory of Interlocking Clues (Tadafur al-Qara'in), Meaning-Based Grammar, and concludes with Sanaa Al-Bayati's theory of the "Linguistic Zero" and its critical approaches. Employing a comparative, descriptive-analytical methodology, the review extracts the shared intellectual foundations among these proposals, balances their points of convergence and divergence, and subjects the findings to a critical critique that uncovers their strengths and weaknesses.

The review concludes that while the reform movement has its merits, it often drifted from legitimate criticism toward an unfounded, total rejection of the traditional system. Furthermore, the concept of governance proves difficult to eliminate entirely, as evidenced by its resurgence in Generative Grammar. Attempts to dismantle it have also led to inconsistencies when applied

within the very theories that sought its abolition. On another note, the study identifies a conceptual overlap in modern terminology, such as between the "Linguistic Zero" and traditional "ellipsis" (Idmar). Finally, the paper calls for testing these theories globally against typologically diverse linguistic samples, and suggests linking grammatical rules with both Artificial Intelligence and Cognitive Linguistics.

Keywords: Theory of Governance (Amil), Grammatical Reform, Interlocking Clues, Generative Grammar, Linguistic Zero, Cognitive Linguistics.

المقدمة

في تاريخ الدرس النحوي العربي لم تحظ قضيّة بمثل ما حظيت به نظرية العامل من حضور وجدل متجددين، إذ ارتبطت بمرحلة تأسيس النحو العربي عند الخليل وسيبويه، وهي القضيّة نفسها التي اتّخذت معبرًا لنقضه في طوره الإصلاحيّ على يد ابن مضاء القرطبيّ ومن جاء بعده من المحدثين، ولعلّ معظم طروحات التجديد تدور في فلك واحد مركزه العامل.

تنطلق هذه المراجعة من تساؤل مركزيّ مفاده: هل نجحت مشروعات التجديد والتيسير المعاصرة في تجاوز نظرية العامل، أم أنّها انتهت إلى إعادة صياغته ضمن أطر ومصطلحات مختلفة؟.

تعتمد الدراسة منهج المقارنة بين أبرز مشروعات التجديد النحوي، للكشف عن منطلقاتها المشتركة ومواضع الاتفاق والاختلاف بينها، مع تقويم نتائجها في ضوء المعايير العلمية المعتمدة في البث اللساني، كما ستستعين بالمنهج الوصفي التحليلي المقارن، إذ لا بدّ من وصف المعطيات الجديدة المدروسة ، وتحليلها للوصول لمناط القوة والضعف، ومقارنتها بمخرجات الدرس النحوي القديم، ولذلك كانت أفكار نظرية تضافر القرائن ، ونظرية العامل بين شوقي ضيف ومهدي المخزومي ، والنحو والمعنى، والبنى النحوية ، والصفر اللغوي حاضرة في هذه الدراسة. ولعلّ ما يميّز هذه الدراسة أنها تضع الدراسات المذكورة في مقارنة تتجاوز التحليل المنفرد، وتربطها باللسانيات العامّة، واللسانيات المعرفية.

١. الأصول المشتركة بين مشروعات التجديد

على الرغم من اختلاف هذه الاتجاهات في نتائجها ومواقفها من نظرية العامل، فإنّها تشترك في عدد من المرتكزات الفكرية والمنهجية التي من الممكن أن تفسر بعض أوجه التقاطع بينها

١. ١ . مركزية العامل بوصفه محور الدرس النحويّ كلّه:

العامل في هذه البحوث هو الأصل الذي تتفرع منه الأبواب وتنتظم به؛ إذ هو الدعامة الأساسية التي قام عليها النحو العربي وتردّ إليه ظاهرة الإعراب كلها، في حين ترى الدراسات الداعيّة إلى التيسير أنّ فكرة العامل تمثل السبب الرئيس في تعقيد النحو، فلا يكون التيسير إلا بإسقاطه، أمّا الطرح الذي يقارن النحو العربي بنحو تشومسكي فيقارن في جوهره بين مفهوم العامل ومفهوم الحاكميّة، ولذلك جاءت نظرية الصفر اللغوي لتجعل من إلغاء العامل أوّل نتائجها على الإطلاق، ولذلك ظل مفهوم العامل حاضرا بصورة مباشرة، أو غير مباشرة في معظم مشروعات التأصيل والتجديد النحوي.

١. ٢. تشخيص مشكلة التصنيف النحويّ الذي تسيطر عليه الشكليّة المنطقيّة والفلسفيّة:

يجمع دعاة هدم فكرة العامل على أنّ النحو في نشأته كان أقرب إلى الوصف اللغويّ السليم، ثم أصابه ما أصابه حين نشطت حركة الترجمة عن اليونان، فخالطته روح المنطق وعلم الكلام، وأقحمت الفلسفة في القضايا النحويّة، ممّا أدى إلى التوسع في التعليل النحوي والانتقال من العلل التعليمية المباشرة إلى مستويات أكثر تجريدا وجدلا، وهذا التشخيص نجده عند شوقي ضيف، وعند مهدي المخزومي، إذ يردّان شكلية النحو إلى نظرية العامل المبنيّة على المنطق، وينطلقان من نزعة اصلاحية تميل إلى تبسيط البنية النحويّة، وتقليل أثر العامل، كما أنّ فاضل السامرائي يعزو غرق النحو في الشكلة إلى نظرية العامل وإلى فصل علم المعاني عن النحو.

١. ٣. ضرورة التجديد والتيسير:

ثمّة وعيّ مشترك بأنّ النحو بلغ من النضج حدًّا جعل مهمة الباحث المعاصر يبحث عن تيسير الوصول إلى الضبط النحويّ، وهذا واضح في عبارة فاضل السامرائي بأنّ تأليف أيّ كتاب في النحو أيسر من موضوع يدرس معاني التراكيب، غير أنّ مفهوم التيسير نفسه يبقى غامضا، أهو تيسير في طريقة التعليم مع بقاء النحو على حاله، أن إعادة صياغة النحو ذاته والتخلص من بعض أبوابه؟.

١. ٤. التطلّع نحو العالميّة:

تقدم نظرية الصفر اللغوي نفسها بوصفها منهجا نحويّا للغات العالمية جميعها، وتطبيقا لمسألة كيفيّة نُطق الجمل في اللغات عامّة انطلاقا من تصور ذهنيّ، وهذه دعوة تشبه إلى حدٍّ ما فكرة تشومسكي الخاصّة بالنحو الكليّ، فكلاهما يتحدث عن نحو عالميّ كليّ يشمل اللغات كلها، وفي جهة أخرى بنى تمام حسان نظريته تضافر القرائن انطلاقا من النظرية السياقيّة لأستاذه فيرث، إذ حاولا تفكيك العامل النحوي الأحادي إلى صالح التعددية ، ففيرث رفض فكرة امتلاك الكلمة لمعنى ثابت ومستقل في المعجم ، رأى أن المعنى مركب يتوزع على مستويات صوتية، وصرفية، ومعجمية، وسياقيّة، وهو قريب من رفض تمام

حسان لقضية الإعراب من أنها ترجع إلى عامل لفظيّ أو معنويّ واحد؛ ولذلك أن المواريث النحويّة تفهم بتضافر مجموعة من القرائن اللفظية والمعنويّة معًا لتحديد المعنى والوظيفة الإعرابية، وتمثل هذه الاتجاهات محاولة لربط الدرس النحوي العربي ببعض التصورات اللسانية الحديثة ذات الطابع العام

١. ٥.محاولة العودة إلى المعنى وردّ الاعتبار إلى الوظيفة:

تحاول مشروعات التجديد أن تنقل مركز الثقل من الصورة الإعرابيّة إلى الدلالة، ففاضل السامرائي يجعل المعنى أساس الدراسة وغايتها؛ فكل حركة إعرابية أو تقديم أو تأخير له لمسة بيانية، ولا يوجد شيء اسمه زائد لمجرد استقامة النحو. وتمام حسان يجعل التعليق والإفصاح عن المعنى الوظيفي قمّة الدراسة النحويّة وفلسفتها، إذ رفض فكرة أنّ الضمة هي للفاعل ورأى أن المعنى ينكشف بالتعليق(شبكة العلاقات والقرائن داخل الجملة)، فلو قلنا جملة : (أكل موسى عيسى)، فتوجيه النحو التقليدي أن موسى فاعل، وعسى مفعول به، لكن تمام حسان يعترض على ذلك ويضرب مثالا: (أكلت الكمثرى موسى)، فإن القرينة المعنوية، وهي (العقل والاستحالة)، هي التي تقودنا فورا إلى معرفة الفاعل والمفعول من دون حاجة إلى حركة إعرابية؛ إذ يرى أنّ تحديد الوظائف النحوية يعتمد على العلامة الإعرابية، وعلى مجموعة من القرائن والمعنوية المتضافرة. كما أنّ سناء البياتي تنطلق من تحديد المعنى العام للفكرة لتبني أولى مراحل منهجها، فهي تنتقل من في قراءتها النقدية والدلاليّة من الكلّ إلى الجزء، فالبنية النحوية لا تدرس بمعزل عن السياق الكلي للنص، بل تفسر في ضوء الفكرة العامة والسياق التداولي الذي ترد فيه(السياق العام والسياق النفسي للمتكلم)، وعند تحليل النص لا تبدأ بإعراب المفردات(مبتدأ، وخبر، وفاعل...)، بل تبدأ برصد المعنى العام للفكرة والمناخ النفسي المحيط بها، فإن كانت الفكرة العامّة للنص هي الحزن والانكسار فإن اختيار المتكلم للجمل الاسمية أو الأفعال الماضية يفسّر دلاليّا في ضوء هذا المفهوم العام، وبذلك تفسر الظواهر النحوية في ضوء المعنى العام للنص بدلا من الاقتصار على تحليلها بوصفها وحدات مستقلة، ويمكن ملاحظة قدر من التقارب بين هذا التوجه وبعض المبادئ التي ذكرها عبدالقاهر في نظرية النظم، فلا فضل عنده للألفاظ المفردة في ذاتها، وإنّما المزيّة في توخي معاني النحو وتناسق الكلمات. إلى جانب ابن مضاء القرطبي الذي يعدّ المرجعيّة التراثيّة لهدم فكرة العامل، إذ دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، والتقدير والإضمار، فيرى ابن مضاء ان العرب إنما تعرب الكلمة بحسب الموقف والسياق الحالي والاجتماعي. وإذا انتقلنا لما جاءت به اللسانيات المعرفية سنجد أنّها تتكلم عن أنّ اللغة بيت التجربة الإنسانية؛ فالإنسان يفهم اللغة ويبنى النحو بناء على تجربته الجسدية والحركيّة في العالم المحيط، ووفق هذا التصور تتراجع أهمية التفسيرات القائمة على العامل النحوي لصالح تفسير الظواهر اللغوية من خلال البنى الإدراكية، وآليات التصوير الذهنيّ، ولا تنطلق اللسانيات المعرفية من افتراض وجود عوامل تفسيرية مجردة تؤدي وظيفة العامل بالمعنى التقليدي، بل هناك ما يعرف بـــ(نحو البناء)، حيث الجملة بأكملها تمثل وحدة معرفيّة ذات معنى.

إذا كانت اللسانيات المعرفيّة الحديثة قد جاءت لتثور على بنية دي سوسير، وتصورية تشومسكي اللتين عزلتا النحو عن العقل والمعنى، ويمكن القول إنّ عددا من اتجاهات التجديد العربية قد شاركت اللسانيات المعرفية اهتمامها بإعادة ربط الظواهر النحوية بالمعنى والاستعمال، مع التأكيد على أهمية الجوانب الدلالية والإدراكية في تفسير البنى اللغوية.

٢. محاور الافتراق والتمايز في مشروعات التجديد النحوي:

تتمايز الأطروحات التجديدية في قراءتها للبنية النحوية والدلالية فيما يأتي:

- التيار التفكيكيّ التعديليّ : ويمكن وصف هذا الاتجاه بأنّه اتجاه يسعى إلى إعادة بناء بعض مفاهيم النحو التقليدي على أسس مختلفة، ويستند هذا الاتجاه إلى إعادة النظر في عدد من الأسس التي قام عليها النحو التقليدي الموروث البصريّ خصوصا، إمّا بهدم نظرية العامل كليًّا، وتصفية النحو من الإضمار والتقدير والعلل الثواني والثوالث، أو بإعادة هيكلة المنظومة النحوية انطلاقا من "المعنى العام"، أو مرجعيات تراثية بديلة، انطلاقا من مرجعيات معرفية، فمنهم من استند إلى المدرسة الكوفيّة، مثل ابن مضاء والمخزومي، ومنهم من استند إلى الجرجاني والدراسات الثقافية والتفكيكية، مثل سناء البياتي، ومنهم من جعل هدفه التيسير في حدود التعليم، مثل شوقي ضيف، وقد برزت ثورة في استعمال المصطلحات ولاسيّما عند المخزومي حيث رفضت المصطلحات البصرية القديمة لعدم دقتها دلاليا، إذ استبدل المبتدأ بالـــ(المخبَر عنه)، وحروف الجر بـــ(أدوات الإضافة)، والمضاف إليه بـــ(المضاف له)، والنعت بـــ(التوضيح)، والتمثيل عند المخزومي إلغاء فكرة العامل الخفي وإحلال "التلازم والتهيئة"، فالكلمات تتضام في الجملة لأنها تطلب بعضها دلاليا، وليس استنادا إلى افتراض وجود عامل مستقل يتولى تحديد الوظائف الإعرابية. أمّا التمثيل عند سناء البياتي فجعل " تحديد المعنى العام للفكرة" والمناخ النفسي للنص يمثل نقطة الانطلاق في عملية التحليل؛ فجزئيات الإعراب لا قيمة لها إن لم تُفسر في ضوء المعنى العام الذي ينظم أجزاء النص.

- التيار الصوري الرياضي(نحو البنية المستقبليّة)، يفترض أصحاب هذا التيار أن اللغة منظومة معرفية تعمل وفق قواعد ذهنية مجردة، والنحو بنية ميكانيكية صورية مستقلة، تعمل بقوانين رياضية داخل العقل البشري بمعزل عن الدلالة، أو التجربة الخارجية في مراحل التوليد الأولى، وعلى رأس هذا التيار نعوم تشومسكي الذي نادى بالنحو الكلي، حيث

تشترك اللغات جميعها، أعاد هذا الطرح الاعتبار لفكرة العامل التراثية من خلال مفهوم الحاكميّة والربط، فالعنصر النحوي يحكم غيره بنيويّا ويوجه حركته الإعرابية في البنية السطحية والعميقة.

- التيار السياقي الوظيفي (النحو خادم التعليق والبيان)

رفض أصحاب هذا التيار عزل النحو عن المعنى، واستبقاء الهيكل الإعرابي التراثي مع إعادة شحنه وتوجيهه وظيفيّا؛ فاللغة نظام من العلاقات والمعنى لا يتضح إلا عبر شبكة من الروابط المقاليّة (اللفظية) والحالية والاجتماعيّة. يلتقي حسان بفيرث ومدرسة لندن السياقية، وفاضل السامرائي المستندة إلى البلاغة. حافظ هذا التيار على استقرار المصطلح التراثي نسبيّا لكنه غير وظيفته من علامة صماء إلى أداة دلالية.

- التيار الإدراكي التجريبي(اللسانيات المعرفية)

اللغة والنحو ليسا جهازا صوريّا معزولا، بل هما نتاج مباشر لـــ" التجربة الإنسانية الجسديّ والحركيّة" في العالم. النحو هنا يمثل تجسيدا لكيفية إدراك العقل البشري للواقع وتصنيفه للمجالات المعرفية. يمثل هذا التيار(جورج لايكوف، ورونالد لانغاكر)، ولعلّ ما يميّز هذا التيار هو التصنيف الجديد لمعطيات الدراس النحوي، والمصطلح حيث استعار بمصطلحات علم النفس الإدراكي، نحو الفضاءات الذهنية، ونحو البناء، والبروز.

التقديم والتأخير في اللسانيات المعرفية لا يفسر تقديم المفعول أو الفاعل بجواز النحو، أو العامل اللفظي ، بل بمفهوم الشكل والأرضية؛ فالعنصر المتقدم يمثل بؤرة الانتباه المعرفي التي يسلط المتكلم عليها الضوء من أجل إفهام السامع؛ لأنها أكثر حيوية وبروزا في الحدث.

خرائط القوة والضعف والتمايز:

مهدي المخزومي(نظرية العامل: نقد وتوجيه): يبدو أن مشروع المخزومي يتمثل في اعتماده على المعطيات الاستعمالية، وسعيه إلى تبسيط التفسير النحوي، وإحياء البدائل التراثية المرنة(المذهب الكوفي)، واتجه إلى نقد نظرية العامل نقدا جذريّا ، داعيا إلى إعادة صياغتها وتنقيحها، والتخفيف من كثيرة العلل والتقديرات التي دخلت عليها، ولا سيما ما اتصل بالتعليلات المعقدة ، غير أنّ طرحه بقي عامّا في بعض المواضع؛ إذ لم يتوسع في بحث الأسس النظرية لمفهوم التأثير النحوي، كما لم يقدم تصورا منهجيا بديلا بصورة مكتملة، ولذلك يمكن عدّ مشروعه أقرب إلى محاولة إصلاحية تهدف إلى التنقيح والتيسير، غير أنّ المخزومي اختلف عن غير في نظرته إلى العامل؛ إذ لم يعدّه مفهوما ثابتا جامدا، بل رآه ظاهرة نشأت في سياق تاريخي ويمكن إعادة النظر ي وظائفها وتطبيقاتها، مستندا إلى سعة الموروث نفسه وإمكان تطويعه لتيسير العبارة.

شوقي ضيف(نظرية العامل: مشروع الهدم): تمثلت أهمية مشروع ضيف في محاولته تقديم تصور عملي يهدف إلى تبسيط النحو وتقليل ما رآه من تعقيدات في الدرس النحوي، والمادة التعليميّة، وتخليصها من أعباء التقدير، والإضمار، والمحل الإعرابي، وإعادة ربط الحركة الإعرابية بالمعنى والدلالة المباشر، إلا إنّ تطبيقاته كشف عن بعض الإشكالات؛ إذ ظهر اختلاف بين موقفه النظري بعض الأمثلة التي اعتمدها في التحليل، حيث نفى العامل بنظريته، وأثبته بقلمه(كاعتبار المفعول المطلق اسما يؤكد عامله)، وقد أدى رفضه الشامل لفكرة العامل إلى إضعاف الجانب التفسيري في التحليل النحوي؛ إذ ركز على الوصف الظاهري للجملة أكثر من تفسير العلاقات التركيبية التي تربط عناصرها، ويمكن القول إنّ محاولة " ضيف" كشفت بصورة غير مباشرة بعض الإشكالات التطبيقية التي واجهت مشاريع إلغاء العامل، وأظهرت أنّ معالجة جوانب الضعف في النظرية قد تكون أكثر واقعية من الدعوة إلى إلغائها بالكامل.

- نعوم تشومسكي(النحو التوليدي التحويلي): أسهمت أطروحته في إعادة النظر في مفهوم العامل النحوي من خلال تقديم تصور مختلف للعلاقات التركيبية داخل اللغة، إذ أظهرت نظرية الحكم والربط وجود بعض التقاطعات بين نظرية العامل في النحو العربي، وبعض التصورات الحديثة للعلاقات التركيبية، ويشير ذلك إلى وجود تقارب في تفسير بعض الظواهر اللغوية. إنّ قراءة سيبويه تربط العامل بالحركات الظاهرة في لغة معربة، في حين قراءة تشومسكي للعامل تربطه بعلاقة بنيوية مجردة تنظم لغات كثيرة غير معربة أصلا، ولعلّ أهمية تشومسكي تتمثل في أنّه نقل البحث في العلاقات النحوية من إطارها الوصفي المحدود إلى دراسة أوسع تهتم بتفسير طبيعة البناء اللغوي الإنساني.

- تمام حسان (النحو والمعنى والقرائن) : لم يكتف بالنقد بل قدم بديلا عمليّا ومنهجيّا مكتمل الأركان، وهو "نظرية تضافر القرائن" مستبدلا المنهج اللفظي الإعرابي بمنهج" قرائن التعليق"(اللفظية والمعنوية) التي تتضافر مجتمعة لصناعة المعنى، إلا إنّ مشروعه ظل مرتبطا بدرجة كبيرة ببعض الأصول التراثية، ولا سيما عند عبدالقاهر الجرجاني، مما جعل نظريته تبدو في بعض جوانبها إعادة تنظيم للمفاهيم القديمة أكثر من كونها قطيعة كاملة معها، حيث ذكر النحاة القدامى كل القرائن اللفظية التي اعتمدها، باستثناء قرينة " النغمة"(التنغيم). وتميز حسان بمحاولة تحقيق توازن نقد التراث النحوي والإفادة من أدواته بدل الاكتفاء برفضه؛ إذ نقد الجهاز النحويّ القديم وتفكيكه من دون إهداره، أو تدميره، وإحلال بديل منهجي منظم مكانه.

- فاضل السامرائي(النحو والمعنى- التطبيق الدلالي) : تتمثل أبرز نقاط قوته في اعتماده على التحليل الدلالي التطبيقي، وربطه بين الظاهرة الإعرابية والمعنى الذي تؤديه في السياق؛ حيث برهن عمليّا على أنّ أي تغيير في الحركة

الإعرابية أو اللجوء إلى أساليب، مثل: (القطع رفعًا ونصبًا) ليس مجرد عبث صناعيّ، إنّما هو مفضٍ إلى تغاير دلالي ولمسات بيانية دقيقة في بنية النص. يشترك السامرائي مع تمام حسان في بقاء منطلقاته متربطة بالمنظومة التراثية القديمة وبأفكار الجرجاني، ممّا يجعل جهده يدور في فلك " إعادة استثمار وتوجيه" الأدوات النحوية القديمة لخدمة الدلالة من دون صياغة قطيعة معرفية، أو ابتكار هيكلي جديد خارج أسوار الموروث. وتميّز السامرائي بقدرته العالية على سحب النحو من جفاف القواعد الصارمة إلى حيويّة التذوق البياني والدّلالي، ممّا جعل تطبيقاته أكثر ارتباطا بتحليل النصوص الأدبية والقرآنية من الناحية الدلالية.

- سناء البياتي(الصفر اللغوي): حاولت توظيف مفهوم لساني حديث هو "الصفر اللغوي" في دراسة بعض الظواهر النحوية، وقدمت محاولة لتفسير غياب العلامات اللفظية من دون الوقوف عند حدود العدم، وعده غيابا دالا ومنتظما إعرابيا ممّا يساهم في التخلص من بعض التقديرات المتكلفة في النحو التقليدي التعليمي، إلا إنّ تطبيق هذا المفهوم واجه بعض الإشكالات المنهجية: أبرزها التداخل الاصطلاحي غير المحرر حيث تحول" الصفر اللغوي" في مواضع كثيرة إلى مجرد إعادة تسمية أو قناع مصطلحي جديد، لمفاهيم تراثية مستقرة كـ(الحذف، والإضمار، والتقدير)، من دون تقديم اكتشاف بنيوي مغاير، ومع ذلك يحسب للبياتي محاولتها توظيف مفهوم الصفر اللغوي في قراءة بعض الظواهر النحوية القديمة، وإعادة تفسيرها ضمن منظور لساني حديث ، ومحاكمة ثنائية اللفظ والتقدير عند البصريين، والكوفيين في ضوء هذا المفهوم المعاصر لتقليل التكلف الصناعي.

٣. المناقشة والتقويم:

أولا: الانزلاق من النقد إلى النقض: انتقلت بعض الملاحظ النقدية المتعلقة بتطبيقات نظرية العامل إلى دعوات أوسع تطالب بإلغاء النظرية نفسها، وهو انتقال لا يخلو من إشكال منهجي؛ لأنّ نقد بعض تطبيقات النظرية لا يؤدي بالضرورة إلى رفض النظرية نفسها؛ إذ إنّ إساءة استعمال النظرية، أو الإفراط في تطبيقاتها التعليميّة لا يستلزم بالضرورة بطلان جذرها المعرفي الكليّ، ودلالة تهافت أطروحة الهدم الكليّ يتجلى في مستويين:

- المستوى التطبيقي، لم يتخلص أصحاب دعوة الهدم من نظرية العامل في تطبيقاتهم الإجرائية، فعندما دعا شوقي ضيف إلى إلغاء العامل كليّا اصطدم عند التطبيق بالأدوات الجازمة والنواصب، مثل : (لم، ولن)، اضطر إلى القول بأنّ هذه الأدوات هي التي أحدثت التغيير في حركة الفعل، وهذا اعتراف صريح بالعامل اللفظي، ونقض للدعوة من أساسها.
- المستوى اللساني الكوني: أعاد النحو التوليدي بناء مفهوم العامل ووظيفته التركيبية في صورة نظرية الحاكميّة، ففكرة العامل يمكن النظر إليها بوصفها محاولة لتفسير العلاقات التي تحفظ ترابط عناصر الجملة، وإن كانت بعض تطبيقاتها التراثية قد احتاجت إلى مراجعة وإعادة ضبط، وقد أسي التعبير عنه، وتحميله بأبعاد فلسفية وصورية عند المتأخرين، ولذلك قد يكون الأنسب إعادة قراءة مفهوم العامل وتحديد وظائفه بدل إلغائه بصورة كلية.

ثانيا: رخاوة الضبط الاصطلاحي: تتجلى أبرز مظاهر الرخاوة في غياب التحرير الدقيق للمصطلحات الوافدة، والوقوع في شرك التداخل والخلط الاصطلاحي بين المفاهيم الحديثة والمفاهيم التراثية المستقرة؛ فكثير ممّا قدم في الخطاب التجديدي بوصفه اكتشافا بنيويّا جديدا يبدو عند محاكمته علميّا مجرد" إعادة تسمية" أو قناع مصطلحي لمفهوم قائم أصلا في التراث، وهو تداخل منهجيّ يوهم بالأصالة والتأسيس حيث لا أصالة معرفيّة، ومن صور هذا التداخل ما وقع بين الصفر اللغوي والإضمار التراثي، فحين يساق مفهوم الصفر بديلا عن التقدير نجد أنّ إعراب جملة فعل الأمر مثل (اكتب)، يخلص إلى أنّ الفاعل هو الصفر اللغوي، وهو في حقيقته التركيبية لا يختلف عن مفهوم سيبويه والقدماء للضمير المستتر وجوبا، فغابت الإضافة التفسيرية للبنية لحساب استبدال لفظ "مستتر" بلفظ "صفر". ومن صور التداخل ما جاء به تمام حسان من تداخل بين تضافر القرائن والتعليق ، وما قدمه الجرجاني، حيث قدم تمام قرائن التعليق اللفظية والمعنويّة كبديل حديث يهدم العمل النحوي، في حين أن مراجعة نظرية " النظم" للجرجاني في (دلائل الإعجاز) تكشف عن أنّه اشترط لصحة المعنى تعليق الكلمات ببعضها بحسب موضعها(الرتبة)، وبحسب الأداة(الربط) ممّا يجعل القرائن مجرد إعادة تصنيف وصفي لما وضعه الجرجاني تحت مفهوم " التعليق والوضع".

ثالثا: الاستلاب أمام الأنموذج الغربيّ: تحوّل التطلع المشروع والملحّ إلى العالميّة ومواكبة اللسانيات المعاصرة من محاورة نديّة واعية إلى إسقاط قسريّ يفرض مقولات اللسانيات الغربية ومناهجها على اللغة العربية من دون فحص دقيق لمدى ملاءمتها لبنيتها المعربة؛ مما أدى إلى قراءة الظاهرة النحوية العربية بأدوات ومعايير ضُمّمت أصلا لمعالجة ظواهر ألسنية في لغات غير معربة بنيويّا. ومن الشواهد التطبيقية على هذا الاستلاب المنهجي إسقاط مفهوم الحاكميّة على العامل العربي ، ومحاولة المماهاة والمطابقة الحرفيّة بين " عامل سيبويه"، و" حاكم تشومسكي"؛ فالإشكالية هنا أنّ " الحاكميّ"" علاقة مجردة تحكم البنى الكونيّة في لغات قد لا تظهر فيها علامات إعرابية أصلا مثل الانكليزية، في حين أنّ " العامل" في التصور العربي يدور وجودا وعدما مع حركة إعرابية ملفوظة، أو مقدرة على أواخر الكلم، وقسر أحدهما على الآخر يفسد الخصوصيّة الإبستمولوجيّة للأنموذجين. ومن أمثلة ذلك أيضا إسقاط تقسيمات الزمن الغربي على الزمن العربي، إذ حاول بعض المحدثين فرض سياقات الزمن اللغوي الغربي(الماضي التام، والمستمر، والحاضر البسيط...) على الفعل العربي بناء

على معطيات اللسانيات المعرفية الغربية، وأغفلوا أنّ الفعل العربي(ماض ، ومضارع) لا يتحدد بالزمن المحض، بل بـــ" الجهو اللغوية" أي الحدث التام وغير التام، بدليل أنّ الماضي يفيد الاستقبال بالدعاء(رحمه الله)، والمضارع يفيد الماضي مع الجزم(لم يلد)، وهو ما يثبت أنّ محاكاة الأنموذج الغربي من دون تبصر تعزل اللساني العربي عن مرونته السياقيّة والدلاليّة.

وعلى أيّة حال، كان ينبغي لأصحاب التجديد أن يسيطروا على التداخل الاصطلاحي إجرائيا بين المخرجات الحديثة والقديمة، مثل الصفر اللغوي الحديث والإضمار والتقدير التقليدي، ويحرر مفهوم الصفر تحريرا يميزه عمّا قرّره النحاة القدامى في أبواب الإضمار والحذف، فإن ثبت بالدليل العلمي أنّه مفهوم بنيوي جديد أقيمت عليه الدلائل، وإن ثبت أنّه إعادة تسمية للمستتر والمقدر صُرّح بذلك علانيّة حتى لا يبنى صرح نظريّ تجديدي على وهم الجِدة والمغايرة المصطلحيّة.

كما يجب عند الحديث عن اللغة العالمية أن يختبروا عالميّة النظريات تجريبيّا، حيث توجيه اختبار النظريات اللسانية التي تتوخى الكونيّة اختبارا عالميّا على عيّنات لغويّة متنوعة نمطيّا قوامها ما بين عشر لغات وخمس عشرة لغة؛ تُختار بحيث تُمثل أنماطا تركيبية متغايرة(لغات معربة وغير معربة، ومختلفة في ترتيب أركان الجملة كـــ VSO وSVO، وتصريفية، وعازلة ، وإلصاقيّة)، فأي نظرية تجديدية تدّعي العالميّة لا يجوز أن تبقى دعوى مرسَلة، بل يجب أن تُمتحَن بالمعطى التجريبيّ عبر هذه العيّنة النمطيّة، فإمّا أن تصمد فتُثبت كلّيّتها، وإمّا أن تتهاوى فيُعاد قصر امتدادها الإجرائي على خصوصية العربية وحدها تجنبا لمأزق الاستلاب وقسر النماذج.

كل لغة لها ظروفها وقواعدها ويجب على اللساني أن يصون جوهر النظرية الأصلية من مأزق الهدم، وألّا يُمس جوهر النظرية النحوية بدعوى التيسير التعليمي؛ فالعامل، والإعراب، والتركيب، وتضافر القرائن تمثل البنية الإبستمولوجية التي تنهض عليها هوية اللغة العربية وتماسك نصّها الأدبي والقرآني، والمطلوب تنقيتها من غلو التقدير الصوري، والتعليل المتكلف، لا اجتثاثها من الجذور، وحين يعقل المُجدِّدون اللغويون أنّ مهمتهم الأساسيّة هي ترميم البناء النحوي وليس هدمه، هنا فقط يؤتي الدرس النحوي الحديث ثمر التجديد من دون أن يفقد ثمر الأصالة والامتداد التاريخي

الخاتمة: النتائج

أبرزت المشروعات النحوية التجديدية محاولات جادة، توزعت خرائط القوة والضعف والتمايز فيها من أجل الوصول إلى أفكار جديدة تغير من هيمنة نظرية العامل، فمنها ما حاول أن يلغي تلك النظرية ومنهم من حاول أن يخفف من غلوائها، ومنهم من حاول يكمل ما شابها من نقص، ولكن هذه المشروعات لم تخل من ثغرات منهجية حادة أثرت في أصالتها المعرفية، وفي ضوء ما تقدم من تحليل ومناقشة، يخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات المهمة، سنوردها على النحو الآتي:

أولا: نتائج البحث النظرية والتطبيقية

١- أصالة الحدس البنيوي للعامل النحويّ: أثبت البحث أنّ العامل في الفكر النحوي العربي القديم لم يكن وهميّا وفلسفيّا، أو حيلة صناعية جافة، فهو حدس صحيح في جوهره يفسر هندسة التماسك التركيبي للجملة، وتأكيد ذلك يأتي من ذروة التجريد اللساني الغربي(الأنموذج التوليدي التحويلي) الذي أعاد بناء الفكرة تحت مفهوم "الحاكميّة".

٢- تهافت دعاوى الهدم الكليّ، ومأزق التناقض، حيث كشفت المراجعة التطبيقية أنّ المحاولات الراديكاليّة الداعية إلى نقض وإلغاء نظرية العامل كليّا قد تهافتت عند التطبيق الإجرائي؛ إذ عاد أصحابها ليعترفوا بسلطة العامل ضمنيّا عند تفسير الأدوات النحوية، ممّا يؤكد أنّ الإشكاليّة التراثية كانت في إفراط المتأخرين في التقدير والتأويل الصوري لا في أصل النظرية.

٣- أزمة عدم ضبط المصطلح وقناع التجديد، إذ تبين أنّ كثيرا مما قُدّم في الفكر الحديث بوصفه ابتكارا منهجيّا ثوريّا في حقيقته مجرد إعادة تسمية لمفاهيم تراثية مستقرة، ويتجلى ذلك وضوحا في اطروحة الصفر اللغوي التي لم تخرج إجرائيا عن حدود مفهوم الإضمار والضمير المستتر، وأطروحة تضافر القرائن التي لم تبتعد عن مفهوم التعليق والوضع عند الجرجاني مع تبديل الأقنعة المصطلحيّة.

٤- الوقوع في شرك المفارقة التاريخية، والاستلاب أمام الغرب، حيث رصدت المراجعة توجها خطيرا لدى بعض المجددين متمثلا في قسر مقولات اللسانيات الغربية وإسقاطها على اللسان العربي من دون مراعاة لخصوصيته البنيوية، كمحاولة المطابقة بين عامل سيبويه اللفظي وحاكمية تشومسكي المجردة، أو إسقاط زمن الفعل الغربي على نظام الجهة والحدث في الفعل العربي، وهذ يؤدي إلى تشويه مرونة السياق والدلالة في النص العربي.

٥- جدليّة التجديد بين التجريد والتطبيق البياني، تمايزت الطروحات المعاصرة في مستويات أثرها؛ فبينما أغرقت أطروحات اللسانيات الكليّة في التجريد الفلسفي الذهني بعيدا عن الإجراء، نجحت أطروحات أخرى في سحب النحو من الجفاف التعليلي إلى حيوية التذوق الدلالي والبياني، محققة النفع الأقرب إلى روح النصّ الأدبي والقرآني.

المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص: تح محمد علة النجار، دار الكتب المصرية، (د.ت)
- ابن مضاء القرطبيّ، أحمد، الردّ على النحاة: تح شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة: ط ٢، ١٩٨٢م.

- أخضري، عيسى، ونويجم، مسعودة، أثر نظرية العامل على النحو العربي، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد٢٦، المجلد الأول.
- بولنوار، عبدالرزاق، نظرين العامل بين شـــوقي ضـــيف ومهدي المخزومي- مقارنة وتحليل-، مجلة لغة- كلام، جامعة سعيدة، المجلد ٧، العدد ٤، ٢٠٢١.
- البياتي، سناء حميد، نظرية الصفر اللغوي للنحو الكلي وتطبيقاتها في العربية، دار كنوز المعرفة ، ٢٠٢٥.
- تشومسكي، نوم، البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧م.
- تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٩م.
- الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجار، تح محمود محمد شاكر، مكتبجة الخانجي، القاهرة.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الزجاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علك النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
- السامرائي، فاضل، الجملة والمعنى، دار الفكر، بيروت.
- السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شوقي ضيف، تجديد النحو العربي، دار المعارف، القاهرة.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط٢، بيروت ١٩٨٦م.
- مدخل في النحو العرفاني، رونالد لانغاكر، ترجمة الأزهر الزناد،٢٠١٨م.